# الحكم والنظام السياسي في العهد الملكي

بقلم: ستيفن لونكريك

فرانك ستوكس

## ترجمة

## مصطفى نعمان احمد

ستيفن لونكريك مؤرخ بريطاني معروف، اهتم بتاريخ المنطقة العربية بشكل عام وتاريخ العراق بشكل خاص. وهو من رجال الادارة البريطانية في العراق. وله العديد من المؤلفات المهمة، لعل من ابرزها "اربعة قرون من تاريخ العراق" و "العراق ١٩٠٠-١٩٥٠". وهذا الموضوع المترجم فصل مستل من كتاب (Iraq) الذي لم يرد ذكره في سلسلة كتب لونكريك المعروفة.

**المترجم**

كان شكل الحكم في العراق، حتى ثورة ١٩٥٨، محدداً بدستور سن عام ١٩٢٤، ثم عدل قبيل فترة قصيرة من الثورة ليتلاءم مع حالة الاتحاد مع الاردن. وبموجب بنود هذا الدستور كان العراق ملكية دستورية، تمثيلية، وديمقراطية، تستمد سيادتها من الشعب الذي يعهد اموره الى الملك فيصل وورثته من بعده. ويقوم وصي يختاره سلفه بممارسة المهام الملكية نيابة عن ملك قاصر عمرياً. وفي عام ١٩٤٣، صدر مرسوم يقضي في حال عدم وجود وريث على العرش ينبغي تسمية وريث افتراضي من عائلة الحسين بن علي ملك الحجاز. وعند اعتلاء الملك فيصل الثاني العرش عام ١٩٥٣، اصبح خاله، الامير عبد الاله، الوريث الافتراضي. وكان الملك الزعيم الاعلى في الدولة، مصوناً غير مسؤول، والقائد العام للقوات المسلحة. وتناط مهمة ممارسة السلطة التشريعية باتحاد مكون من الملك والبرلمان، الذي يتكون من مجلس اعيان ومجلس نواب. ويقوم الملك بتعيين مجلس الاعيان، في حين شكل مجلس النواب حتى عام ١٩٥٣ عبر انتخابات تجري على مرحلتين، غير ان المجلس اصبح بعد ذلك ينتخب باقتراع سري مباشر للذكور البالغين. وللملك افتتاح المجلسين كما انه صلاحية تأجيل موعد الانتخابات فضلاً عن الصلاحية الموكلة له بتعطيل المجلسين وحلهما. ويتعين على المجلسين اقرار اللوائح القانونية ومصادقة الملك عليها، وفي حالة رفض أي من المجلسين مشروع أي قانون ولمرتين في حين يصر المجلس الاخر على قبوله، فقد يجري اقراره باغلبية الثلثين في اجتماع مشترك لكليهما. واذا اقتضت الضرورة، عندما لا يكون المجلس في حالة انعقاد، اتخاذ اجراءات عاجلة لصيانة الامن العام، او لمواجهة خطر شعبي او نفقات استثنائية او للقيام بالتزامات خاصة بالمعاهدات، فان الملك مخول، بموافقة مجلس الوزراء، باصدار اوامر لها قوة القانون، على ان يقوم البرلمان لاحقاً باقرارها. وتكمن السلطة التنفيذية في مجلس الوزراء، المسؤول امام مجلس النواب بصورة جماعية وفردية

وتتعين عليه الاستقالة عند حجب المجلس لثقته فيه، الا اذا كانت المسألة محط التداول منعلقة بوزير واحد فقط، ففي هذه الحالة يتعين على الوزير الاستقالة. ويقوم الملك كذلك باختيار رئيس الوزراء فضلاً عن تعيين الوزراء الاخرين ايضاً بناءً على تزكيته. ومنذ ١٩٤٣ منح الملك صلاحية اقالة رئيس الوزراء. وينبغي ان يكون الوزراء اعضاء في البرلمان، وفي حالة عدم كونهم اعضاء في البرلمان، يتوجب عليهم ترك المنصب الوزاري بعد ستة اشهر، وكان لديهم الحق بالنقاش في كلا المجلسين وبالتصويت في المجلس الذي ينتمون اليه.

وقد طالب مجلس الدولة الذي منح العرش لفيصل بتشكيل حكومة تمثيلية دستورية، اذ كان قد اصبح جزءاً من عقيدة الوعي الشعبي السياسي. على اية حال فليس ثمة اساس للممارسة التقليدية يعتمد عليه في عمله. فالسلطة التي يمارسها الحكام المسلمون لا تخضع باي حال من الاحوال الى الرقابة، غير المنصوص عليها في دستور سياسي ولا مطبقة ديمقراطياً من القاعدة. ومع زوال الحكمين العثماني والبريطاني المباشر، كان على القوى السياسية الوطنية اقامة توازن بينها، وتعبيراً عن توازنها فان الدستور، الذي يفتقر الى تضامن الراشدين، من المتوقع ان يقوم بذلك.

وعلى الورق كان الدستور سيئ التكييف للقيام بهذه المهمة، فالبرلمان، نوابه الحقيقية، لا يعكس قوتهم النسبية. فهو يمثل رؤساء العشائر وملاك الاراضي بما فيه الكفاية. لما لهم من تأثير على اصوات اغلبية الناخبين، ومن خلال الخلافات العشائرية في الجنوب، فانه اعطى تعبيراً مؤثراً للرأي الشيعي. ويمثل ايضاً الاقليات غير المسلمة التي خصص لها عدد ثابت من المقاعد. ومع ذلك، فهولا يمثل تمثيلاً مناسباً رجال المدن المثقفين، التي لا تتناسب اهميتهم السياسية مع قوتهم العددية الضئيلة، فهم مستودع الفعالية السياسية والاكثر فهماً لطبيعة الدولة الحديثة.

وفي مجلس الوزراء بالتحديد فان الوعي السياسي الحضري وجد تعبيره نوعاً ما. ولاسباب خاصة كان ضرورياً في بعض الاحيان ان يشمل قادة المجموعات الاجتماعية التقليدية، الا ان المجلس على العموم يشغله افراد المجتمع المتغربن (أي المتأثرين بالغرب- المترجم) ممن تدربوا تدريباً جيداً على الحكومة الحديثة. وكان الارتباط بين مجلس الوزراء والبرلمان اقل الفة عملياً مما اقترحه الدستور.

فمجالس الوزراء لم تعكس عادة تشكيل البرلمان، فالرقابة الحكومية على الانتخابات جعلت العكس هو الصحيح نوعاً ما. ولم يعد الوزراء بحاجة الى فترة الستة اشهر ليكونوا اعضاء في البرلمان. فقد مالت البرلمانات غير المتجانسة احياناً الى التعاون جراء نفوذ شخصي او التهديد بالحل. لقد حدث الاحتكاك المستمر نتيجة حل البرلمان بدلاً من استقالة مجلس الوزراء، فلم تسقط وزارة نتيجة التصويت بحجب الثقة.

ويعزى الموقف القوى لمجلس الوزراء الى اللامبالاة النسبية للنواب الريفيين في الشؤون غير الريفية والى اضمحلال العشائرية المقاتلة. وايجابياً كان المجلس قد افاد من التعليم، والخبرة، ودعم القصر، والسيطرة على الجيش، والشرطة، والخدمة المدنية.

وكان النفوذ الشخصي لاعضائه مع العناصر المختلفة للمجلس على ذات القدر من الاهمية. ومع مرور الوقت تبلورت مجموعة وزارية ضمن الطبقة المتغربنة التي، بينما

استمرت في تمثيل وجهة النظر العامة لتلك الطبقة، طورت صلات قوية خارجها كما هو الحال ضمنها. فاعضاؤها، وبسبب من توليهم المتكرر للمناصب، توصلوا تدريجيا الى السيطرة على اوساط-او اهرامات- المحسوبية، وانظمة الخدمة المتبادلة في مجتمع كان ينبغي ان تترسخ فيه الثقة بادارة نزيهة وقضاء نزيه. فالوزير قد لا يكون نفسه غنيا-وقد لا يستغل نفوذه لاغناء نفسه-ولكن لان المنصب الوزاري منح السلطة لجني الامتيازات، ولان الوزير مراراً ما كان في المنصب ومن المتوقع ان يعود اليه، فقد كان بامكانه اصدار الاوامر الى رجال الخدمة والدعم، ولهذا كان من المرجح ان يعود الى منصبه. فاتباعه يتلقون نتيجة لمرافقته نصيباً من قوته، التي ينقلونها الى اتباعهم، العاملين في الدوائر التابعة. وبسبب هذا التنظيم، فان الشؤون التي كانت تجري اسمياً ضمن الالية الدستورية والادارية غالباً ما كانت تنجز بصورة خاصة ضمن احدى الجماعات المتنفذة، او بوساطة التفاوض بين الجماعات المختلفة، وطالما ان العلاقات التي تربط هذه الجماعات تقرب شقة الانقسامات الاعتيادية للطبقة، والدين، والاقليم، والعقيدة، فقد كان بامكان اسيادهم التأثير على توازن القوى السياسية التي كانت خارج سلطة البرلمان. ونجم عن ذلك ان الوزارة لم تجمع السلطة التشريعية والتنفيذية فحسب بل انها كانت الجهاز النيابي، وان التغييرات المتكررة في الوزارة-التي كان معدل عمرها اقل من سنة واحدة- بدلاً من التغييرات في البرلمان عبرت عن التوازن المتذبذب في القوى السياسي. واحياناً كانت هذه القوى تشمل الشعور الشيعي والعشائر العربية واحياناً الكردية، لكن حتى احداث ١٩٤١ فان الصراع السياسي المستمر حدث ضمن المجموعة الوزارية نفسها. وكان اعضاؤها عملياً تحت الانتداب الذي اقامته المجموعات السياسية، بالاعتماد على وجهة النظر السياسية-وبشكل رئيس تجاه سلسلة المعاهدات البريطانية العراقية- والعلاقات الشخصية. وبعض هذه المجموعات تشكل رسمياً كاحزاب سياسية، التي نصت فقرة في القانون على تشكيلها. وهذه الاحزاب غير مصممة لكسب الدعم من خلال النظام الانتخابي وانما بوصفها جزءاً مكملاً له. فقد كانت رابطة بين رئيس الوزراء وزملائه في الائتلاف والنواب الذين يدعمونه شخصياً، وساسة المعارضة الذين كانوا يأملون بضمان تمثيل وزاري عن طريق ممارسة ضغط داخل البرلمان او خارجه.

انصبت المشكلة، بسبب عدم قدرة البرلمان على تغيير الوزارات، في التأكيد على انهم قاموا فعلياً بالتغيير انسجاماً مع الاحداث والمصلحة الوطنية. فبموجب الانتداب، اضطلع الملك فيصل (الاول) نفسه بمهمة التحكيم وتسوية الخلافات. وكان يحوز والى حد بعيد على الخواص التقليدية لحاكم عربي عظيم من تفهم للدوافع السياسية واستيعاب للمبادئ السياسية وحس بالتوازن السياسي، والى جانب كل هذه الامور قدرة على كبح الانفعالات العظيمة وثقة في الدبلوماسية بدلاً من القوة لانجاز القرارات السياسية بصورة دائمة. وكان فيصل قد اضطلع بالمسؤولية الشخصية لرعاية الدولة العراقية فضلاً عن ادراكه الكامل لطبيعة المشكلات المعقدة. وقد تطلبت مهمته سلطة شخصية، حاول ضمنها في البدء من خلال الدستور. وكان يأمل ان يمنح سلطات تعطيه سيطرة فعالة على البرلمان والوزارة والمؤسسات الاساسية. وكان مجبراً، بعد ان افحم برأي سياسي، على تأويل الدستور، بيد ان نجاحه معزو الى سطوته الشخصية حيث مكنته دبلوماسيته وجاذبيته وسلامة غرضه من

ترسيخها. ففي شخصه وحد المكونات غير المتجانسة للبلد واستوعب مواطن التوتر فيه، وفي عام ١٩٣٣ حين توفي جراء الاجهاد وهو في بواكير الثامنة والاربعين، فقد البلد قوته الماسكة.

وكان الملك غازي، خلفه الشاب، وطنياً وذا شعبية، بيد انه يفتقر الى التجربة وممارسة الحكم. فلم يكن بوضع يسمح له بكبح طموح القادة السياسيين والتوسط في خلافاتهم. فالتغييرات التي اقامها بناءً على توصية من مستشاريه لم تحقق دوماً الاستقرار، وبعد السنوات الثلاث الاولى لم يكن رأيه مأخوذاً بالحسبان كثيراً. فساسة المعارضة، دونما امل بأزاحة وزارة بالوسائل السلمية واسكاتهم عن طريق الرقابة، كانوا قد لجؤوا الى اعمال العنف خارج نطاق الدستور، الاضرابات، وشغب الغوغاء، والمظاهرات، والطائفية والتمرد العشائري واخيراً تدخل الجيش. فحكومة الانقلاب العسكري الاخير في عام ١٩٤١ خرقت الدستور الى حد خلع الوصي، الامير عبد الاله، اذ ان رحلته بمعية القوات البريطانية انهت مرحلة في تاريخ العراق.

وحين استئنف النشاط السياسي بعد التقييد الذي شهدته سني الحرب، كان الوضع قد تغير في جوانب مهمة. فبعد الانهيار الرشيدي في ١٩٤١ تم تطهير الجيش وسحبه من السياسة، وعند الاستعانة به لاعادة النظام اثر احداث شغب ١٩٥٢، كان اداة سلبية للنظام. فالعشائرية، التي ضخمت بقواتها الامنية وحيويتها القتالية، لم تكن مهمة سياسياً الا بقدر ما احتاجت الحكومات المتعاقبة للصوت البرلماني لزعمائها. فقد قدم الساسة والشيوخ دعماً مشتركاً، واحتفظ الشيوخ بنفوذهم جراء التدليل الحكومي وكانوا بوضع دفاعي على نحو متزايد لان بعض الوزراء الاصلاحيين ومجموعة اكبر للرأي العام لفتوا اهتمامهم الى الاصلاح الزراعي.

ورغم ذلك فقد احتفظت المجموعة الوزارية، المنقسمة الى حد ما بالشخصية، والجيل، والتعليم، والسياسة بوحدة ما، التي على النقيض من انقسامات الماضي المرة، بدت لمعارضيها وحدة مثبطة الهمة. وقد فقدت اشد اعضاءها بغضاً لانكلترا واعضاءها المحايدين في ١٩٤١، وتمحورت بشكل متزايد حول مركزين للقوة السياسية، نوري السعيد والقصر، التي كانت سياستيهما، رغم تعارضهما احياناً بشكل عنيف، متوافقتين باتجاههما العام.

كان نوري السعيد قد احتل خلال الحرب العالمية الثانية المكان الذي تركه صديقه فيصل الاول في السياسة العراقية والعربية وحصل على اعتراف دولي بوصفه رجل دولة كبير الشأن. فقد هيمن على الجيل العربي القديم كما هيمن جمال عبد الناصر على الجيل العربي الجديد. وفي سياق الصراع بين شخصيتيهما تبلور بوضوح صراع الاجيال والعقائد. ففي مجال الخبرة السياسية، لم يكن للباشا، كما كان يطلق عليه، منافس في العراق، ففي عمر السبعين كان في صيف ١٩٥٨ قد رأس اربع عشرة وزارة من اصل الوزارات العراقية البالغة (٥٨) وزارة وشغل مناصب وزارية فيها بصورة متكررة. وهو يعتقد اعتقاداً عميقاً بتقدم بلده، بيد انه، ولعدم ثقته بالتغيير السريع على اسس غير مجربة، اعتقد ان افضل وسيلة لضمان التقدم والاستقرار تكمن بالقوة اذا اقتضت الضرورة، وبحكومة صارمة، وبالمناورة السياسية وزيادة على كل هذا وذاك بالتقدم الاقتصادي، والامن الاجتماعي، والاصلاح

التدريجي. واثناء قتاله مع ثورة الامير فيصل العربية، كان قد توصل الى اعتقاد مفاده ان مصلحة العرب تكمن في اقامة تفاهم وثيق مع بريطانيا، وقد تمسك بهذا المبدأ تمسكاً ثابتاً، رغم الانتقادات التي كان يوجهها الى سياسات بريطانية فردية، لاسيما تجاه فلسطين. وكان مقتنعاً بخطر الشيوعية والامبريالية السوفيتية على حد سواء، وكان حلف بغداد من بنات افكاره وافكار عدنان مندريس. ومع انه كان مقاتلاً محنكاً عن القومية العربية، فقد كان على غير اتصال او تعاطف مع القومية التي يدعوا اليها الجيل الشاب. وقد دخل نوري معترك الحياة السياسية حينما لم يكن الرأي العام يلعب الا دوراً صغيراً في العراق وقام بمحاولة ضئيلة لاستمالة هذا الرأي لفترة ما بعد الحرب، وفي الواقع، اعلن حرباً على المثاليين الذي لم تكن وطنيتهم اقل صدقاً من وطنيته. فبالنسبة لهم، بدا تصميمه الكبير، واستقامته الشخصية، وسرعة اتخاذه للقرار، وبراعته السياسية بمثابة العقبة الرئيسة لقضيتهم، وهي عقبة بدون مدى ظاهر لوجودها. فقد فرض على العديد من خصومه احتراماً ممزوجاً بالخوف والاعجاب، واضفى عليه جزءاً من العامة تقديراً، لانه حافظ على روابط الالفة والتفاهم مع الرجل التقليدي في شوارع بغداد حيث اكتسب دهاء نوري وقسوته ودعابته تعبيره الامثل عند المواطن العادي. وضمن المجموعة الوزارية لم يتعرض تفوقه للتحدي الا مرة واحدة بعد الحرب العالمية الثانية-في مطلع الخمسينيات- من قبل رجل الدولة الشاب صالح جبر.

ولمعارضة حزب الاتحاد الدستوري (حزب نوري السعيد) شكل صالح جبر حزبه المغلوط الاسم حزب الامة الاشتراكي، وهو تجمع للمحافظين المعتدلين، اعتمد بشكل متزايد على الدعم الطائفي نتيجة لتوسع شقة الخلاف مع نوري. وقد هزم هزيمة كبيرة في انتخابات ١٩٥٤. ةاختفى صالح جبر بعدها بوصفه نداً لنوري السعيد، ليموت ميتة مفاجئة في ١٩٥٧ اثناء مناقشة في مجلس الاعيان.

والى جانب نفوذ نوري السعيد، هناك ايضاً نفوذ ولي العهد، الامير عبد الاله، الذي مارس سلطاته نيابة عن الملك فيصل الثاني حتى بلوغ فيصل السن القانونية عام ١٩٥٣، اذ احتفظ بعد ذلك بنفوذه في القصر والميدان السياسي العام. فكرجل تتسم شخصيته بالجاذبية، يبلغ الخامسة والاربعين عند مقتله في ١٩٥٨، كان بامكانه اكمال السلطات الدستورية للنظام الملكي باتصالات واسعة على امتداد البلاد، شملت مؤخراً المصاهرة مع عشيرة ربيعة المتنفذة. ولعب، كما هو حال نوري السعيد، دوراً مهماً في الحياة السياسية ولم يكن بعد عنصراً مكملاً فحسب بل مدافع قوي وفعال عن النظام، كل ذلك، فضلاً عن اهتمامه الشخصي بتفاصيل الية الدولة والتعيينات الحكومية، وعلاقته الوثيقة ببريطانيا، اثارت شكوك الجمهور السياسي. وقد بدأت بعض هذه الشكوك تلحق بالنظام الملكي نفسه، وهو نظام لم تكن لديه جذور راسخة في الولاء الشعبي وينظر اليه العديد من القوميين على انه فصل العراق عن الحركة العربية. ومع ذلك، كان ثمة تعاطف كبير ومودة للملك الشاب- يبلغ عمره (٢٣) سنة في ١٩٥٨- اذ اظهر حساً جدياً بالمسؤولية وحماسة صادقة. وفي الواقع، لربما تركزت في نفسه حقيقة ان الطموح الملتهب للشباب العراقي امر مرغوب فيه. وكان دوره الشعبي رسمياً، في بلد تتعرض فيه الاجراءات الشكلية الى التغيير وحيث لم يحصل

والده على الشعبية لوطنيته فحسب بل ولاتصاله العفوي بالشعب، في حين انفصل هو عن جيله من العراقيين جراء تنشئته الانكليزية-حيث كان يتلقى التعليم على يد مربية انكليزية، في مدرسة اعدادية انكليزية وفي هارو- ومن خلال زيارته المتكررة الى بريطانيا لامور صدية. وفي ايلول ١٩٥٧، اعلنت خطبته على الاميرة التركية فضيلة، حفيدة عبد المجيد اخر خليفة عثماني وابنة حفيدة محمد علي باشا حاكم مصر الشهير.

ان المجموعة الوزارية، التي تهيمن عليها لجنة غير رسمية من الساسة الكبار في السن الذين يخضعون بدورهم الى هيمنة نوري السعيد والقصر، قد حافظت على سيطرتها على ثروات البلاد عبر الوزارة، والبرلمان وانظمة رعاية فردية. وحافظوا على توازن سياسي-توازن في عرف سياسة ما قبل الحرب، مع الاتجاهات الجديدة التي جرى تمثيلها بصورة ضئيلة. وعندما حصل الاضطراب قمعته القوات الامنية وتمتع النظام بدعم ملاك الاراضي ونسبة كبيرة من الطبقة الارستقراطية والطبقات العليا والوسطى- التي تضم الصناعيين، ورجال الاعمال، وكبار الموظفين، وبعضاً من اكثر الحرفيين نجاحاً-والاذعان العام لغير المثقفين، فمعظمهم يخضع لنفوذ ملاك الاراضي العشائريين. ان التوسع السريع للعوائد واقامة مشاريع تنمية واسعة لربما يعزز موقع المجموعة الحاكمة، ويسهم الى حد ما بتعزيز الاجهزة الحكومية ويخضع المجالات المتنوعة للحياة الوطنية الى اشرافها، والى حد ما يمنح النظام سيطرة واسعة على التوظيف والامتيازات، ويرفع نوعاً ما من مستويات المعيشة.

ظاهرياً اتسم مشهد ما بعد الحرب بهدوء كبير، بيد ان الاستقرار الحقيقي تبدد بوجود المعارضة التي كانت اكثر تفجراً من القمع. فقد كان عداؤهم للنظام ينبع بعض الشيء من سياسته الخارجية، وبعض الشيء لاحتكاره واستخدامه السلطة. وتضم المعارضة اغلبية المثقفين العراقيين، لاسيما الطلبة، والمدرسين، والمستويات الوسطى والدنيا للموظفين الحكوميين واصحاب الحرف. ومع ان بعض انتقاداتهم، لم تكن بالضرورة مقترحات ايجابية، فقد كان يرددها كبار الموظفين ورجال الاعمال والحرفيين الناجحين، وكانت اعداد منهم، في الواقع، تشاطرهم في العقيدة. وكانت هذه العقيدة في الغالب القومية الاشتراكية التي سادت العالم العربي منذ الحرب العالمية الثانية. وقد تجسدت بشكل دقيق في حركة سياسية منظمة وهي حزب البعث، الذي كان ناشطاً في سوريا والاردن ولكن باعضاء معدودين في العراق. وكان جمال عبد الناصر تجسيداً لافكارهم.

وفي الشؤون الخارجية طالب هؤلاء القوميون العراقيون الجدد بالتضامن العربي، والرفض المطلق لاسرائيل، وبالتعامل المتكافئ مع القوى الاجنبية، وبالاستقلال عن هذه القوى. ومع هذه المبادئ العامة جمعوا الارتياب والعداء لبريطانيا وما اسموه بالامبريالية. ويعزى هذا الامر الى حد ما الى ارث الفترة الانتدابية، والتدخل البريطاني في ١٩٤١ للاطاحة بحكومة قومية، ولوعد بلفور ونتائجه، وكان الى حد ما ثمرة ثلاثة عقود من الدعاية، التي كانت تصور بريطانيا كبش فداء مناسب لكل مواطن العلل، بيد انها نشأت من تفسير القوميين للوضع الجاري. فقد اعتقدوا ان بريطانيا مالت الى حماية مصالحها في الدول العربية بيقين لا يمكن تحقيقه الا بالسيطرة، وسيطرة كهذه كانت تمارس عبر الدفاع عن

اسرائيل والحكومات العربية المسايرة لها التي سمحت لنفسها الانجرار وراء نظام دفاعي بريطاني، وان هذه الحكومات واسرائيل لربما تكبح الحركات القومية العربية او الحكومات التي تتحدى وضع بريطانيا الخاص. فقد عدوا التدخل البريطاني عام ١٩٤١، ولاحقا حملة السويس، برهانا على انها تلجأ الى القوة الصريحة لتحقيق غاياتها. وكان خنوع العراق المفترض الى المصالح البريطانية يعد بحد ذاته اهانة الى الكرامة الوطنية، اذ كانت مضامينها المادية موضع استياء، لاسيما امكانية انضمام العراق الى جانب بريطانيا في حرب ضد الاتحاد السوفيتي، الذي ليس للقوميين خلاف معه. فضمن العراق نفسه اعتقدوا ان ضمان الدعم البريطاني شجع الحكومة على الابقاء على نظام اجتماعي، واقتصادي، وسياسي كان محط شجبهم. وهم لا ينظرون الى الولايات المتحدة الامريكية بارتياب اقل وذلك لدورها في اقامة اسرائيل ودعمها ولاعتقادهم ان المساعدة الاقتصادية والتقنية شكلت ولا تزال استعماراً اكثر مكراً من الاستعمار البريطاني وتدخلاً لا يقل عن التدخل البريطاني في شؤون العراق الداخلية. ومع ذلك فقد كان العديد من القوميين ينظرون الى هاتين الدولتين الغربيتين باعجاب كبير- لديمقراطيتهما والتزامهما الاجتماعي ومهارتهما الثقافية والتقنية- وفي الواقع فان العديد منهم كانوا قد تلقوا تعليمهم في الجامعات الغربية وكانوا مرتبطين بهما فكرياً وثقافياً. وهم يأسفون فقط للسياسات الخارجية لهذه الدول، التي عزلتها عن الجيل العربي الجديد. ومع تحفظاتهم ازاء وجهة نظره تجاه اسرائيل، كان للعديد منهم ايمان عميق بحزب العمال البريطاني، فيما لو عاد الى الحكم.

واذا كان الحياد، كما يعتقد اغلبية القوميين، ينطوي على تحد او حذر من الغرب، فانه بالنسبة للعديد منهم يحمل ميلاً تجاه الاتحاد السوفيتي. ففي اعينهم ان الاتحاد السوفيتي متحرر من وصمة الامبريالية، وهو بطلهم ضد الغرب، والمتلاعب بوجهات نظره تجاه اسرائيل، والمتباهي بتقديم مساعدة غير مشروطة. ويعزو البعض سياسته الى صداقة غير انانية، في حين ان الاخرين، ولثقتهم بكرم مساعداته، كانوا سعداء لاقامة صداقة مع شيطان جديد للتغلب على الشيطان القديم. فقد كانوا متأثرين بالمزاعم السوفيتية حول العدالة الاجتماعية والسياسية، التي حققها الغرب بلا ريب بطريقة اكثر ارضاءً لكن يبدو انه غير راغب بتصديرها الى الشرق الاوسط، ولان الحرب الباردة جعلت حماية السلام السوفيتية تحط بمهل لتهدئة مخاوفهم. فقد قللوا من اهمية امكانية حصول عدوان سوفيتي على الدول العربية، وعدوا أي احتمال كهذا خدعة غربية لصرف انتباههم عن اسرائيل. وعدوا الانضمام في حلف مع بريطانيا ضد روسيا وهو امر مستنفر لها بمثابة حماقة كبرى او حقد متعمد.

لم يكن التعاون مع الغرب بحد ذاته هو ما رفضوه. فقد اعترفوا (حتى وان استاء بعضهم) بحاجتهم لمساعدته التقنية ولسوقه للنفط، وحتى كان بامكانهم تصور الاوضاع التي قد يرحبون فيها بالدعم العسكري الغربي. فقد عارضوا ما بدا لهم من ارتباط النظام الدائم بالغرب واعطاء هذا الارتباط الافضلية على العلاقة بالدول العربية، وهي علاقة غير متكافئة، كما عدوا ذلك، اذ منع استمرارها من امكانية تحقيق اتفاق مرض. ومع انهم، لو كانوا في السلطة، للجأوا في بعض الحالات الى استشارات واتفاقيات مماثلة مع الحكومات الغربية، فقد شجبوها حين اضطلعت بها حكومة لم تكن تحوز على ثقتهم.

واعتقدوا ان السياسة العراقية تجاه الدول العربية قد انحرفت عن مجراها ليس من خلال تفضيلها للغرب فحسب بل ايضاً من خلال التنافس الاسري والشخصي الامر الذي لم يكن بمقدور القومية العربية، الوحدوية في هدفها والجمهورية في روحها، الا ان تشجبه. فعندما كان الخلاف مع الدول القومية ومع معبود القومية الجديدة نفسه(*) كانت الاساءة هي الاعظم. ويقولون ان الطموح الهاشمي تجاه سوريا والانحياز الى تركيا قد خلقا انقسامات ضاعت فلسطين في خضمها، وكان التحالف مع تركيا وبريطانيا قد جعل الانقسامات دائمية ولربما دفع الدول القومية الى موقع اقرب من روسيا. وكان الاتحاد مع الاردن الخطوة الاخيرة في سلسلة من الخطوات غير الشعبية. فقد استنكر القوميون أي اندماج في الكتلة الهاشمية، وكانت هذه الخطوة ببساطة رد فعل ازاء الجمهورية العربية المتحدة (التي كانت محط ترحيبهم الغامر)، لمنع توسعها الى الاردن. وقد عدوا الاقتراح بالتدخل العسكري العراقي ضد المقاومة الاردنية او اللبنانية بمثابة الجريمة الاخيرة ضد العروبة والتقدم.

وكانت اراؤهم الداخلية، كما رأينا، ممزوجة بوجهة نظرهم ازاء العلاقات الخارجية، فقد عدوا الغرب مسؤولاً الى حد كبير عن وضع العراق الداخلي. ففي هذا المجال انصبت طلباتهم على العملية الحرة للالية الديمقراطية، وتشمل حرية المشاركة والتعبير، واقامة ادارة كفوءة غير متأثرة بالمصلحة الخاصة او الاسرة او الولاءات الطائفية، واصلاح اجتماعي يهتم اهتماماً رئيساً بنظام توزيع الاراضي، والتواصل الفعال والكفوء لبرامج الاعمار، وفقاً لكل هذه المطالب الرئيسة اتهموا الحكومة بالتقصير عن بلوغ الهدف.

ان هذا الاهتمام الكبير بالحقوق الديمقراطية والعدل الاجتماعي هو ما يميز قومية ما بعد الحرب. فقبل الحرب العالمية الثانية فان الجمهور، وفصائل منه متأثرة بالفلسفة الفاشية في تلك الفترة، كان قد منح تأييداً ضئيلاً لمثاليي الاهالي الذين ايدوا هذه المبادئ. ولم تكن الظروف المادية تسمح بتوجيه الانتباه لهم، فالعنصر الاشد بؤساً من السكان–الفلاحون–يتسم بالخمول وعدم القدرة على التعبير، في حين وجدت الطبقات السياسية في المدن الحياة يسيرة الى حد معقول والادارة مرضية الى حد معقول ايضاً، علاوة على ذلك فان معظم الوزارات حظيت بالدعم لسياساتها الخارجية القومية. وقد فرضت الحرب على الدولة الجديدة اول ازمة اقتصادية خطيرة واربكت الجهاز الاداري الذي لما يزل قيد النمو ارباكاً خطيراً. فكفاءتها واستقامتها كانت وعلى نطاق واسع محط شك، وعيوبها التي لربما تجاوزتها في مكان اخر كانت موضع انتقاد شديد لحكومة مدعومة من الانكليز. وتبلور الاستياء حول الافكار الديمقراطية والاصلاحية التي غمرت البلد بفعل دعاية كل الاطراف المتصارعة. فبدفع منها كان ثمة نقد عام لحكومات ما بعد الحرب يتعلق بادارتها للشؤون الداخلية والخارجية، لاسيما الانتخابات المتلاعب بها، التي اثارت شكوى اقل الى حد ما قبل الحرب، واضطهاد الصحف والاحزاب السياسية، وفصل الطلبة وطرد الموظفون المدنيين بسبب التعبير عن ارائهم السياسية. ولم تطبق هذه الاجراءات الشديدة الا بفترات متقطعة وقد بالغ الشعب في

(*) المقصود بمعبود القومية الجديدة الزعيم جمال عبد الناصر-المترجم.

تضخيمها، حتى انهم اثاروا خشية الطبقات المثقفة، التي لم يكن العراق في نظرها اكثر من دولة بوليسية.

كانت الشيوعية الهدف الرئيس للقمع، بيد ان هذا المصطلح كان من الممكن ان يتوسع ليشمل اي طيف للرأي الاصلاحي. وفي الوقت نفسه كانت ثمة اتهامات دائمة بعدم الكفاءة الادارية والفساد في القمة، فاولئك الذين افتقروا الى النفوذ استاءوا استياءً كبيراً من تقلبات التوظيف والترقية والالتفاف الذي يجري على مهل للاجراءات البيروقراطية وكانت بعض هذه العيوب، كما رأينا، اقل بالنسبة لاولئك الافراد السياسيين او حتى النظام السياسي عما هي عليه بالنسبة للمجتمع ككل، التي جعلت ولاءاتهم لمحاباة الاقارب في التوظيف مع انه لم يكن اختلاساً- شيئاً مميزاً، حيث ما انفكت نظرتهم التقليدية تكيف نفسها الى عصر الي، وهذه العوائق ستواجه اية حكومة، بصرف النظر عن طبيعتها ونواياها، رغم ان بعض الحكومات قد تناضل بشكل اكثر نجاحاً للتغلب عليها. واذا كان النظام لم يحقق قط اصلاحاً اجتماعياً جذرياً-مع ان حكومة الجمالي في الاقل حاولت فرض ضريبة الارض عام ١٩٥٣ وكانت قيد الدراسة مرة اخرى عام ١٩٥٨- فان مجموعة من اعضائها اظهروا حماسة صادقة للتنمية الوطنية وقدرة كبيرة على التخطيط والادارة. ومع ذلك فحقيقة ان الثقة لم تمنح وان الرأي العام لم يحشد خلف برامج الاعمار لربما كانت ادانة بحد ذاتها. صحيح ان الحكومة بدأت بابلاغ الجمهور بمشاريعها بصورة جد متأخرة وبمستوى ضئيل من الخيال، وان بعضاً من تلك المشاريع كتشييد بنايات عامة على قدر من الاهمية كانت تعوزها اللباقة الى حد كبير، غير ان الحقيقة الرئيسة انها فشلت في تمثيل القوى الفاعلة فكرياً وسياسياً.

اعتمد موقف القوميين على حقيقة سياسية بسيطة او على ما تصوره كذلك بامانة. فالمزيد من الحدة، احياناً معادلة للكره، عدوا انها نشأت بلا شك من الخوف والاحباط في وجه ما فسروه بانه غدر في الداخل وحقد يقظ في الخارج، ومن تحالفهما المفترض. ان الدعاية المستمرة في الصحف، عندما سمح لهم بذلك، والصوت الاكثر عنفاً للاذاعة الخارجية كان لهما تأثيراتهما العاطفية وهو امر طبيعي. وبالامكان عزو بعض اسباب المرارة الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المثقفة الدنيا والوسطى التي تمثلت بهم وبعمق القومية الجديدة. فهم الذين عانوا من ارتفاع مستوى المعيشة والتوظيف الشحيح لاصحاب الياقات البيض في السنوات الاخيرة، اذ تضارب وجودهم الرتيب مع الطموحات الجديدة، وكانوا اكثر استشعاراً للافتقار الى دعم مؤثر، وربما هم الذين من المتوقع ان يتمتعوا بنفسية المشردين فكرياً، ومعنوياً، وروحياً. فتعليمهم جعلهم عرضة للايقاعات الساحرة للغة العربية، التي تغري بتعبيرها المفرط وتقنع بصدقها، وان لم تدعم دائماً هذا الاعتقاد بهبة المنطق الموضوعي. ولكن حتى لو بدا البعض منهم غير واقعي في فكره، فثمة رجال على الجانب الاخر من المقياس، تلقى العديد منهم تعليمه في الغرب، ولبعضهم خبرة في ادارة الشؤون العامة، وقد اعتمدت قوميتهم بشكل اقل على العاطفة من اعتمادها على المنطق والتقييم العلمي، ومع تطور التعليم تزايد عددهم بشكل سريع. وسيظهر في وقت الازمة أي من نهايتي المقياس ستحدد سياسة قومية.

كان الاحباط متجذراً في المعارضة العراقية. فقد يأست من كسب القبول لسياساتها وحتى احياناً من الاستماع الى صوتها. ولم يقدم الدستور قناة فعالة. وايا كان مستوى تنظيمهم، فلم يكن بامكان القوميين التأثير في الانتخابات الاعبر النواب الحضريين، عدا ما كان للروابط الاسرية لبعض من زعمائهم من امكانية الحصول على دعم ريفي. ان حجم الصوت الريفي-الحاسم في أي انتخاب- كان محط سيطرة مالكي الاراضي، الذي بات مستاجروهم الان وفي مناطق محدودة يستشعرون هويتهم المستقلة، وان طوافهم التماساً لاصوات الناخبين في ممتلكات لمالك اراضي متنفذ كان، بمعزل عن التدخل الحكومي، يمثل استحالة عملية، واذا ما تم كسب مالك اراضي، ولاي سبب، الى جانب المعارضة، فمن المحتمل ان يجد قريباً له اكثر اذعاناً ينتخب محله. وكانت مجموعات المعارضة تأمل في الحصول على منصب وزاري مهم اكثر من املها في الحصول على اغلبية برلمانية، ذلك ان الدخول الى مجموعة وزارية يجري بالاختيار او بتوزيع القصر. وبالتالي، كان نشاطهم الدستوري، على الاغلب، محدد بأيماءات معنوية على شكل خطابات وتظاهرات بالتضامن- بضمنها الاستقالة- من المجلس.

ورغم ذلك، فهم لم ينظموا انفسهم لمواجهة التأثير الاعظم. فقد شكلت مجموعة من احزاب المعارضة بعد الحرب العالمية الثانية، بيد انها، شأنها شأن المجموعات الوزارية، كانت في معظمها تجمعات للساسة والخبراء في الشؤون العامة، دونما الية لأشتراك اوسع، ولم يمثل الجمهور القومي تمثيلاً مباشراً فيها،مع انه كان بامكانه الشعور بتطابق الهدف. واثناء عملهم العلني لم يحققوا الا تعاوناً متقطعاً، وعانوا من فواصل زمنية من الفردانية التي ميزت السياسة العراقية، ولم تسو الخلافات الشخصية والعقائدية الا عندما تم حظرهم في نهاية الامر. ولم يكن نشاطهم سواء أكان متفرداً ام متحداً، من ذلك النوع الطويل الاناة والمدهش الذي لربما كان قد قوض موقع خصومهم، غير انه تكون الى حد ما من غزوات مفاجئة، يتخللها فترات من التراخي او الانفجار غير المباشر. وقد رفضوا على الدوام الثمار المحتملة للتسوية، اذ ينبع هذا الامر الى حد ما من مقت شديد، وبعض الشيء من خشية انهم لو قدموا تنازلات لخدعوا.

وعند استئناف الحياة السياسية في ١٩٤٦ تشكلت العديد من احزاب المعارضة. اثنان منها، من المتعاطفين مع الشيوعية، لم يستمرا الا الى السنة التالية، عندما تم حظرهما اثر حملة حكومية ضد الشيوعية، وثالث، يمثل نمط قومية ما قبل الحرب، سرعان ما اختفى. وكان حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي من ابرز الاحزاب المتبقية، وكلاهما ناشطان وبشكل علني للفترة بين ١٩٤٦ وحتى تم حظرهما عام ١٩٥٤ ليتجها بعد ذلك الى العمل السري. وقد اسس الحزب الاول قوميون مخلصون ينتمون الى مدرسة ما قبل الحرب ورفاق رشيد عالي الكيلاني-محمد مهدي كبة، وصديق شنشل، وفائق السامرائي- الذين طوروا فلسفتهم استجابة للمناخ السياسي المتغير واقاموا علاقة وثيقة مع الحزب الوطني الديمقراطي اليساري الاتجاه. وكان يرأس هذا الحزب (أي الوطني الديمقراطي) كامل الجادرجي، وهو مالك اراضي وذو عقيدة اصلاحية عميقة، وكان بارزاً في جماعة الاهالي في الثلاثينيات وتمتع بتقدير العديد من الجمهور المثقف. وقد بدأ مع مجموعة من المفكرين

الشباب ومن المرجح انهم استمروا، رغم الاحباط، كأشتراكيين معتدلين، غير ان الحكومة اتهمت الحزب وصحيفته بالتغلغل الشيوعي واغلقتهما على هذا الاساس. وقد حققت المعارضة نجاحها الدستوري الاعظم بصورة غير مباشرة، بالتحالف مع اعضاء المجموعة الوزارية. وفي عام ١٩٥١ تشكلت رابطة تدعى الجبهة الشعبية المتحدة تضم مجموعة من كبار رجالات الدولة والساسة، ممن جمعوا بين مكانتهم الخاصة ونشاط المعارضة في سياسة حياد واصلاح، وحازوا على مواقع بريطانية ووزارية، الا انهم لم يكونوا قادرين على استخدام هذه المواقع لاحداث تأثير وسرعان ما تفرق شملهم. وفي عام ١٩٥٤ جرى حل كل الاحزاب السياسية ولم يتحقق قط اعادة نشاطها الموعود.

وبعد فقدان الامل بكسب تأثير بالوسائل الدستورية، لجأ قادة المعارضة الى ادوات خارج نطاق الدستور. ومن بين الادوات ذات الاهمية المتزايدة كانت القوة المعنوية للرأي العام المثقف الذي كان بمثابة الة رافعة تفعل فعلها بصورة غير مباشرة في المجموعة الحاكمة نفسها. وحتى معظم الوزراء المحافظين وجدوا من غير المستحسن رسمياً رفض الافكار القومية الجديدة، وتضم المجموعة شباباً يتسم بالحيوية والارادة. الا ان الامكانية المشكوك فيها للتطور التدريجي لا تنسجم مع نفاد الصبر الطبيعي للمعارضة، التي تخشى، لسبب ما، من ان عملية التنمية الوطنية ستعمل بالضد منها.

وبدا ان املها المؤكد الوحيد يكمن في تعبئة القوى المادية ضد النظام. فالتراخيص الاقتصادية، كما هو الحال عندنا، ممنوعة عنهم. والموارد الخاصة منحازة الى حد كبير الى الحكومة التي هيمنت، فضلاً عن ذلك، على كامل الحياة الاقتصادية للبلد. اما الدوائر العمالية والمدنية فلم تكن مهيئة قط لاحداث شلل في البلاد. فقد كان على العمال تطوير تماسك للوعي الذاتي بما فيه الكفاية لتحمل تثبيط العزيمة الرسمي، وحين اتحدوا للقيام بفعل ايجابي كان الموضوع اقتصادياً بدلاً من كونه سياسياً. فللموظفين المدنيين متوسطي المستوى وصغار المستوى المزيد من التعاطف مع قضية المعارضة، بيد ان تعبيرهم اعاقة الحظر-المطبق ببعض الاحتراس-ضد النشاط السياسي في الاجهزة العامة.

ولاشك ان اكثر الضربات فعالية سددت عبر اداة الجماهير الحضرية، الذي تسبب اندلاع مظاهراتها في كانون الثاني ١٩٤٨ وتشرين الثاني ١٩٥٢ في اسقاط وزارة ومن ثم ادت الى رفض الاعتراف بمعاهدة بورتسموث والى تحوير في النظام الانتخابي (ومنه لم تستمد المعارضة، عملياً، الا فائدة ضئيلة). شرع الطلبة بالتظاهرات التي اكتسبت اتجاهاً سياسياً، اذ سرعان ما اتسعت لتشمل جماهير الشارع. وحالما اندلعت التظاهرات، كانت الامور عرضة للانفلات من ايدي المحرضين عليها، الذين قد يتخذونها وسيلة لتغطية التخريب المنظم وحرق المباني عمداً. وحين بدأت بوادر التهديد بالظهور، اسرعت حكومات صارمة باتخاذ اجراءات وقائية. ومن ناحية اخرى، لو افتقدت الشرطة الاجراء المناسب في حينه او التعليمات الواضحة، لفلت زمام الموقف من سيطرتها، لاسيما لو اهتاج الغوغاء جراء سفك الدماء، في هذه الظروف استدعي الجيش لاعادة النظام في تشرين الثاني ١٩٥٢.

اظهرت احداث ذلك الشهر ما كان امراً منطقياً بصورة لا مفر منها، اذ ان الجيش لم يعد الحكم النهائي في الخمسينيات اقل مما كان عليه في الثلاثينيات، فالمسألة الاساسية هي

طاعته للنظام. فقد كان لبعض ضباطه روابط شخصية مع الحكومة والقصر، وكان اخرون مقتنعين اقتناعاً كبيراً بالتحسينات في الراتب والخدمة. ومع ذلك فقد شاطر العديد منهم الطبقات الوسطى في وجهة نظرها-كانت الطبقات الوسطى مسلحة ونظامية- ومتأثرة بالثورات العسكرية في مصر وسوريا، التي ذكرتهم بالدور السياسي للجيش العراقي قبل الحرب العالمية الثانية. وكانت احياناً ثمة شائعات عن وجود استياء بينها، لاسيما في نيسان ١٩٥٧، ابان محاولة الانقلاب في الاردن. ومن المعروف الان ان حركة ضباط صغيرة، لكنها حسنة التنظيم، كانت فاعلة للعديد من السنوات. ليس من المستغرب، لكن بلحظة لم يكن من الممكن التنبؤ بها، ان تصبح رأس الرمح للمعارضة القومية.

والى جانب القومية الجديدة ثمة اتجاه اخر للمعارضة، الا وهو الشيوعية، المنظمة في عدة مجاميع سرية. وتنظر قومية ما بعد الحرب العالمية الثانية، المتعاطفة مع الاتحاد السوفيتي، الى الشيوعية بشكل اكثر ايجابية مما كانت تنظر اليه قومية الثلاثينيات المتأثرة بالفاشية، لكونها نفسها قد طورت عقيدة اشتراكية، والاصوات الدينية التي شجبت الشيوعية قبل الحرب العالمية الثانية باتت تسمع الان بشكل اكثر خفوتاً. زيادة على ذلك فان العراقي يقبل هيمنة الدولة كامر طبيعي. فالارث العثماني للبيروقراطية والمركزية لم ينقرض قط فضلاً عن عدم وجود تقليد راسخ للعمل الخاص. فمنذ الحرب العالمية الاولى استخدمت الدولة غالبية الجمهور المثقف، وسيطرت على عوائد النفط، وكانت المالك القانوني لمعظم الاراضي، وتلعب الان دوراً بارزاً في التطوير الاقتصادي والامن الاجتماعي. ومع اشتراكية الدولة، من جانب اخر، تأسس شعوراً قوياً بالاستقلال الشخصي، وقعت للصرامة والفردانية التي هددت بتمزيق الشيوعية العراقية والعمل على الضد من قبول حكومة شيوعية في حد ذاتها.

وكان العديد من مظاهر قبول الشيوعية في العراق متأتية عبر القومية المتعاطفة مع الشيوعية او القومية التي تحظى بتعاطف السوفييت، المتولدة نتيجة الاحباط السياسي والعام، والانجذاب الجديد وربما البحث عن نظام سياسي اكثر شمولية. وعلى اية حال، كان ثمة اتصال للشيوعيين الناشطين بالمنظمات الاكبر في ايران وبعدئذ في سوريا. ومع ان فعاليتهم كانت محدودة نتيجة الانقسام الداخلي، فقد كانوا من المثابرة والمرونة بما فيه الكفاية ليشكلوا خطراً. وفي الواقع، فقد اخذت الحكومات امر الشيوعية على محمل الجد، اذ نظمت حملات ضدها في ١٩٤٧، ١٩٤٩، ١٩٥٢-١٩٥٣، ففي عام ١٩٤٩ أعدم اربعة من زعمائها واغلقت احزاب متعاطفة مع الشيوعية. وفي ١٩٣٨ عدت الشيوعية اساءة جنائية، وفي ١٩٥٤ صدر قانون يجرد الشيوعيين المدانيين من الجنسية العراقية. وفي السنوات الاخيرة تم تنسيق الاجراءات ضد الحركة الشيوعية مع الاردن والدول المجاورة المنظوية في حلف بغداد، وفي ١٩٥٧ تشكلت شرطة سرية خاصة للتعامل مع التخريب. وزعم ان الاعتقالات المتكررة، التي اعقبها دورياً اطلاق سراح مشروط، قد جعلت الشيوعية في وضع دفاعي، بيد ان تنظيمها ونشاطها استمرا في الوجود. ولعل افضل دفاع للعراق ضد الشيوعية يكمن في قيام حكومة قومية واصلاحية تحوز على ثقة الناس ولا تشعر بضرورة البحث عن حماية سوفيتية.

## الخاتمة

في الخامسة من صباح الرابع عشر من تموز استولت مجموعة من الضباط على زمام السيطرة في بغداد. ولقي الملك فيصل الثاني، وولي العهد عبد الاله، واعطاء اخرون من العائلة المالكة حتفهم، وهرب نوري السعيد الا انه قتل في اليوم التالي. وقد تزامن الاجراء العسكري في العاصمة مع تفجر اعمال عنف، تسببت بمقتل ابراهيم هاشم، نائب رئيس وزراء الاتحاد الهاشمي، واربعة زوار اجانب، وباضرار بالغة في السفارة البريطانية ومقتل احد كوادرها. وبلغت حصيلة القتلى ثلاثين شخصاً. وفي النهاية استتب النظام وسرعان ما مدت الحكومة الثورية سيطرتها على باقي البلاد. وكانت قد حازت على دعم شعبي كاسح.

وقد خطط للثورة وقادها الضابطان عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف. وكان هدفهما كما اذيع تحرير العراق من سيطرة طغمة فاسدة نصبها الامبرياليون دعماً لمصالحهم، وعهد ادارة شؤون البلاد الى حكومة تنبع من الشعب مع اقامة جمهورية شعبية للحفاظ على وحدة العراق، واقامة علاقات اخوية مع الدول العربية والاسلامية الاخرى، والعمل انسجاماً مع مبادئ الامم المتحدة ومؤتمر باندونغ، والايفاء بكل الالتزامات والمعاهدات على ضوء المصالح العراقية.

وقد شكل مجلس سيادة في صباح الرابع عشر من تموز وضم الفريق نجيب الربيعي رئيساً، ومحمد مهدي كبة (زعيم حزب الاستقلال) عضواً وخالد النقشبندي (حاكم اقليمي سابق) عضواً. وشكلت في الوقت نفسه وزارة برئاسة عبد الكريم قاسم، الذي تولى ايضاً حقيبة الدفاع ومنصب القائد العام للقوات المسلحة، مع عبد السلام عارف نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية. ويضم المجلس ضابطاً اخر- الزعيم ناجي طالب الذي تولى حقيبة الشؤون الخارجية-وعشرة مدنيين: صديق شنشل من حزب الاستقلال، ومحمد حديد من الحزب الوطني الديمقراطي، وعبد الجبار الجومرد من الجبهة الشعبية المتحدة، والشيخ بابا علي المثقف ثقافة انكليزية وامريكية وابن الزعيم الكردي الشيخ محمود، ومصطفى علي، وجابر عمر، وابراهيم كبة، وفؤاد الركابي، ومحمد صالح محمود، ورشيد حاج محمود.

اصدر مجلس السيادة مرسوماً بالغاء الملكية واقامة جمهورية واعلن انسحاب العراق من الاتحاد العربي. وفي نهاية تموز جرى الاعلان عن دستور مؤقت، نص على ان العراق جمهورية مستقلة ذات سيادة وجزء من الامة العربية، ودينه الرسمي الاسلام، بيد ان المساواة القانونية وحرية العبادة مكفولة للجميع، لكن الملكية الزراعية سيجري تنظيمها بالقانون. وناط رئاسة الجمهورية بمجلس دولة ثلاثي الاعضاء، وناط السلطتان التشريعية والتنفيذية بمجلس الوزراء. وستتم استشارة الشعب لاحقاً بالنظام السياسي الدائم للجمهورية وسرعان ما جرى استبدال عدد كبير من كبار الضباط والمسؤولين وسرعان ما اعلن ايضاً عن تجميد اموال زهاء (٧٥) وزيراً سابقاً وعدد من كبار الموظفين. وقد القي القبض على عدد منهم على ان يقدموا للمحاكمة، بيد ان العديد منهم، كما قيل، ممن اضلهم النظام السابق كانوا قد اعلنوا توبتهم واصبحوا مواطنين صالحين.

اعلنت الحكومة الجديدة عن عزمها على الاستمرار ببرنامج الاعمار الوطني ورفع مستوى المعيشة للشعب. وسيكون للاصلاح الزراعي الاولوية. وسيجري تشجيع الصناعة بالحماية وجذب رؤوس الاموال الخاصة في مجال العقارات الى الاستثمار الصناعي. وسيقتصر الاستيراد على البضائع التي لا يستطيع الانتاج المحلي توفيرها فضلاً عن تقليص استيراد البضائع الكمالية. وسيتم على وجه الخصوص تشجيع العمل الخاص، لكن ليس باستثمار رؤوس الاموال الاجنبية. وسيتوقف استمرار عضوية العراق في منطقة الاسترليني (وهي قضية كانت محط نقاش طويل للحكومة السابقة) على تطور علاقات العراق الخارجية. واعتزمت الحكومة تقليل التباين في الثروة والدخل. وسيجري اصلاح عملية فرض الضرائب لضمان تدرج اكثر عدلاً لضريبة الدخل مع وضع حد للتهرب الضريبي، ومن المرجح ان تفرض ضريبة الارض. وتم فرض رقابة سعرية على تجارة المفرد والجملة، لاسيما تخفيض سعر الخبز. وجرى ايضاً تقليل طول يوم العمل الرسمي وشكلت لجان للبحث في مشكلات البطالة والعمل الريفي. وتم الغاء نظام القانون العشائري.

وكان الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة ومن ثم الاعتراف في السابع عشر من تموز بالاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية من اوائل اعمال الحكومة الجديدة. وهذه الدول الثلاث كانت من اوائل المؤيدين للنظام الثوري. فمع الجمهورية العربية المتحدة صرح عضو في مجلس الوزراء ان العراق سيقيم علاقة وثيقة، من الجائز ان تكون علاقات فدرالية، لكنها لن ترتقي الى مستوى دولة وحدوية. وسرعان ما جرى اتصال شخصي بالرئيس جمال عبد الناصر. وفي التاسع عشر من تموز تم ابرام اتفاقية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة نصت على الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والثقافي. وفي اواخر تموز اعترفت الدول الاسلامية الاعضاء في حلف بغداد بالحكومة الجديدة. وقد اكدت الحكومة على التزامها بالالتزامات الاقتصادية والسياسية القائمة، وتشمل الالتزامات الاقتصادية الاتفاقيات النفطية الجارية على وجه الخصوص، وعبرت عن قلقها لاستمرار وزيادة تدفق النفط العراقي الى الغرب. واعلنت الحكومة عن رغبتها بالتعاون مع الغرب والدول الصديقة شريطة ان تعتمد هذه العلاقات على المصلحة المشتركة، ان اعتراف الدول الشيوعية لا يعني ان الثورة نفسها شيوعية. وبناءً على قوة تأكيدات الحكومة، اعلنت بريطانيا اعترافها بها في الاول من اب والولايات المتحدة في الثاني من اب.